المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 08-10-2005 العـــدد : 12063
الصفحـات : 34 المسلسل : 160

عزيزتي الجزيرة

كم أنت مسكين أيها المزارع

□ اطلعت على ما كتبه الأستاذ عبدالله بن محمد الوابلي في جريدتكم الغراء عدد ١٢٠٥١ بتاريخ ٢٢-٨-١٤٢٦هـ بعنوان (المزارع شريك في المسؤولية) وإنني لا أخالف الحقيقة عندما أقول عز على الفهم مقاله، وما ذاك إلا لمعرفتي بحقيقة رأي الأستاذ عبدالله من خلال مداخلاته أثناء اللقاءات التي تجمعنا معاً في المناسبات المخصصة للقاء بعض المزارعين مع المسؤولين عن الزراعة في بلادنا وإما عند التقاء المزارعين مع بعضهم للتشاور ورفع أمرهم لولاة الأمر - حفظهم الله - حيث كانت مداخلاته لا تمت بمقاله بأدنى صلة وعلى العموم لعل الأستاذ عبدالله يسمح لنا ببعض الوقفات معه عن بعض ما ورد في مقاله.

□ ذكر أن جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بخدمة المزارعين (لم تقصر بدعم المزارعين والوقوف إلى جانبهم إنتاجاً ووقاية وتسويقاً) وإننا نتساءل هل قبول بعض تلك الجهات وثائق تملك وإقراض بعض المزارعين بموجبها آلاف الملايين من الريالات لإنشاء مزارعهم والصرف عليها بالإضافة إلى ما اقترضوه من البنك الزراعي ومن غيره من الجهات التمويلية صرفوا أيضاً جميع مدخراتهم وعندما تبدأ مزارعهم تلك بالعطاء وتحقيق بعض الأرباح التي لا تساوي سوى جزء من رأس المال ترفض محاصيلهم من قبل الجهة التي سبق لها الموافقة لهم بالإنتاج ويبقى عندهم ذلك المحصول في مستودعات بدائية لمدة تجاوزت الثلاث سنوات وتلف معظمه وهم ينظرون إليه بعين الحسرة.. أليس هذا التقصير عينه؟!!

□ هل رفض بعض هذه الجهات وثائق الملكية التي سبق لها قبولها لمواصلة دعم المزارعين - المتورطين - وإلزامهم بالتقدم لوزارة الزراعة بطلب منحهم مزارعهم - أقول مزارعهم - والتي سبق لهم الاقتراض من البنك الزراعي بموجب وثائق تملكها لتقوم الوزارة بمنحهم مزارعهم كمشاريع لزراعة الشعير فقط وعندما يقبل المغلوب على أمرهم هذا القرار ويقترضوا بموجبه آلات جديدة لزراعة الشعير ليزداد دينهم وهمهم يفاجؤوا بإيقافهم بعد مرور موسمين فقط من الزراعة لتتحول مزارعهم إلى أرض قاحلة وسكراب حديد.. ألا يرى أستاذنا بذلك تقصيراً؟!

□ هل إصدار بعض تلك الجهات رزنامة زراعية والطلب من المزارعين تنويع منتجاتهم بموجبها وعندما يقوم البعض منهم بواجبه والتجاوب مع تلك الجهة وإعادة تجهيز مزرعته ببيوت محمية وآلات خاصة بتلك المزروعات يفاجؤوا عند حلول

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 08-10-2005 العـــدد : 12063
الصفحـات : 34 المسلسل : 160

موسم جني ثمار مزارعهم وجلبها للأسواق أن المنافذ لازالت مفتوحة لمنتجات البلدان المجاورة وغيرها وبأسعار انخفضت فجأة لا يمكن أن تحقق تكلفة المنتج المحلي ليترك المزارع محصوله في حقله لعدم جدواه. أليس في ذلك تقصير؟!.

□ هل السيات الطويل الذي تعاني منه بعض تلك الجهات تجاه تأني أكبر قطاع زراعي عربي وعدم قيامها بتطوير مستمر لنظامها ليتناسب وحجم المشكلة وذلك من خلال عقد لقاءات وإقامة ورش عمل يشترك بها أصحاب الاختصاص بتلك الجهات والمستثمرين بذلك القطاع من جميع المناطق والذين يتمتع عدد منهم بالخبرة العلمية والعملية بدرجة لا تقل عن تلك التي يتمتع بها بعض مسؤولي تلك الجهات الرسمية ويعملوا معاً على إنقاذ ما يمكن إنقاذه.. أليس في ذلك تقصير؟.

□ هل التفاف المزارعين وحدهم حول بعضهم البعض كما ينادي به أستاذنا يمكن أن يتولد عنه تنظيم للعمليات الإنتاجية والتسويقية دون مؤازرة الجانب الرسمي الذي يفترض امتلاكه القدرة على سن القوانين بناءً على بحوث ميدانية موضوعية ومن ثم نشرها من خلال فروع ذلك الجهاز المنتشرة بجميع المناطق والعمل على تطبيقها بأسلوب يساعد على المحافظة على مدخرات الوطن؟

□ هل طلب بعض المزارعين كما ينادي به الوابلي من وزارة الشؤون الاجتماعية تأسيس جمعية تعاونية ينتج عنه عصا سحرية تقضي على مشاكلهم؟ لقد عهدنا المزارع في بلدان أخرى ومنها مصر أشبه ما يكون بحارس وإن شئت مراقب لأنه لا يملك في أغلب الحالات سوى الأرض وأن الجمعية التي ينتمي إليها تقوم بواجبها على الوجه الأكمل أي أن تلك الجمعية تؤجر الآلة وتقرض التقاوي والمبيدات وتقدم الإشراف الفني وعندما يحين القطاف أو الحصاد فإن تلك الجمعية تساهم في عملية التسويق وتحصل على حقوقها من قيمة المحصول، فهل نتوقع أن تقوم الجمعية التي يتولى الوابلي إدارتها بشيء من هذا وهي التي أغدقت عليها حكومتنا الرشيدة بسخاء إلا أنها لم تقدم ما يشفع لها هنا وأن لسان حال أعضائها يقول نسمع جعجعة ولا نرى طحناً، وهذا يتفق وما أسماه فشل في إدارتها قد يتوجب معه على أعضائها إسقاط تلك الإدارة بقوة النظام كما وجه به وتكوين إدارة فاعلة تقوم بواجبها كما ينبغي لجمعية تملك هذا الحجم من الأصول.

□ لقد أقاد بأن مشكلة المزارعين مشكلة (بنيويه) وأن المزارعين كلهم أصحاب معتقد خاطئ بادعائهم أن المشكلة تكمن في تكلفة مدخلات الإنتاج كالديزل والسماد وأن وزارة الزراعة والبنك الزراعي والمؤسسة العامة لصوامع الغلال بريئون من معاناة المزارعين وإننا هنا نتساءل أليست تلك الجهات هي التي أعدت الدراسات وشجعت الناس على الاستثمار في هذا القطاع حيث منحت الأراضي وأقرضت الأموال وقدمت الإعانات والأسعار التشجيعية لمحاصيل القمح والشعير وعند دخول الناس على اختلاف شرائحهم هذه الصناعة أفواجاً توقفوا عن دعمهم واستلام محاصيلهم وتركوهم بين تلاطم أمواج الديون والخسائر المتتالية مما سببت تأثيراً بالغاً بمدخرات الوطن..أليست هذه المسؤولية عينها؟!.

□ إلا أننا بهذه المناسبة وباسم كل مواطن نناشد والد الجميع خادم الحرمين الشريفين كما نناشد بعده كل مسؤول غيور في حكومتنا الرشيدة ومنهم معالي وزير الزراعة الذي عرفناه مجتهداً ومخلصاً لما حمل من أمانة أن يحظى هذا القطاع برعاية خاصة لما له من تأثير مباشر لا تقول على الأمن الغذائي فحسب وإنما على الأمن الاجتماعي لأن بعض المزارعين كانوا من إخواننا البادية الرعاة الرحل وتحولوا - بفضل السياسة الزراعية آن ذاك - إلى مزارعين أمتلك الواحد منهم مزرعة زرع جزءاً منها وظل يرعى ماشيته بجزئها الآخر وبناء مسكن له بطرفها الأمر الذي غير نمط حياته وأودولوجية عائلته وعندما توقفت زراعته أصبح أمره محرجاً فهو لا يستطيع العودة بعائلته إلى نمط حياته الأولى من الرعي والترحال ولا يمكنه البقاء بمزرعته التي تحولت إلى أرض قاحلة فزاحم أهل المدن مبدئهم سعياً منه للبحث عن قوته وقوت من يعول إلا أن عدم وفرة فرص العمل حالت دون تحقيق مسعى الكثير منهم ولنا أن نتصور حجم معاناتهم، هذا بالإضافة إلى أن حال الكثير من أصحاب المهنة الأصليين والذين يمثلون نسبة من المواطنين لا يمكن تجاهلها أصبحت حالاً يتوجب معها إعادة النظر في السياسة الزراعية ودعمها طبقاً لما تقدمه الدول الأعضاء الحاليين في منظمة التجارة العالمية من دعم لمزارعي بلدانها الأمر الذي لا يخفى على الجميع ويغنينا هنا عن التفصيل فيه مما يمكن المزارعين في بلدنا المعطاء مواصلة عطاءاتهم والوفاء بديون طائلة تحملوها للدولة.

محمد عبدالله الكبير
مستثمر في القطاع الزراعي
بأنواعه النباتي والحيواني والسمكي
mohd@kobir.com